

Distr.: General  
13 February 2013  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية  
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أوجه انتباهكم مرة أخرى على الحالة الحرجة والمتوترة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي الأرض التي تشكل دولة فلسطين، وذلك نتيجة للاستفزازات والإجراءات غير القانونية المستمرة التي تعمد إليها إسرائيل دون هوادة ضد الشعب الفلسطيني. فهذه الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، ولا سيما سرقة الأرض الفلسطينية واستعمارها وتشريد السكان المدنيين الفلسطينيين، التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، إنما تقوض الوضع المهش على الأرض وتفسد الآمال المعلقة على استئناف جهود السلام.

وعطفا على رسائلي السابقة، لا بد لي مرة أخرى أن أعرب عن بالغ قلقنا إزاء محنة السجناء والمعتقلين الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ولا سيما محنة العديد من السجناء المضربين عن الطعام منذ أمد طويل احتجاجا على احتجازهم بشكل غير قانوني. وقد أثرت هذه المسألة الخطيرة بصورة مباشرة في رسائلي الأخيرتين المؤرختين ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (A/ES-10/579-S/2013/52) و ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ (A/ES-10/580-S/2013/84)، وأكد الرئيس محمود عباس خطورة هذه المسألة في رسالة موجهة إليكم بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣. ونحن نناشد الأمم المتحدة أن تبذل الجهود اللازمة، وأن تستخدم مساعيها الحميدة لإجبار السلطة القائمة



بالاحتلال على التصرف بإنسانية إزاء السجناء المضربين عن الطعام وإطلاق سراحهم هم وجميع الفلسطينيين الآخرين المحتجزين بصورة تعسفية وغير قانونية.

وفي هذا الصدد، نكرر توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الظروف الحرجة التي يعيشها السجناء التالية أسماؤهم، الذين باتت حياتهم معرضة لخطر وشيك بسبب الإضراب عن الطعام الذي يخوضونه على سبيل الاحتجاج السلمي غير العنيف على أسرهم وعلى تجاهل السلطة القائمة بالاحتلال التام لحقوقهم وحياتهم، وهم: سامر العيساوي، وهو مضرب عن الطعام منذ ٢٠٤ أيام، ويواجه الموت إذا لم يكن هناك تدخل لإنقاذ حياته؛ وأيمن الشراونة، وهو مضرب عن الطعام منذ ١٤٠ يوماً؛ وطارق قعدان، وهو مضرب عن الطعام منذ ٧٨ يوماً؛ وجعفر عز الدين، وهو مضرب أيضاً عن الطعام منذ ٧٨ يوماً. لذلك، نشأدكم العمل على إنقاذ أرواح هؤلاء الرجال، وإجبار إسرائيل على الكفّ عن احتجاز المدنيين الفلسطينيين وسجنهم بصورة تعسفية، بمن فيهم الأطفال، ووقف سوء المعاملة البدنية والنفسية الفظيع الذي تكيله لآلاف الفلسطينيين القابعين في سجونها.

وأرى أن من واجبي أيضاً أن أوجه انتباهكم، مرة أخرى، إلى الأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فالسلطة القائمة بالاحتلال تواصل استيلاءها على الأراضي، وتتمادى في جهودها الرامية إلى تطهير الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين، في إطار سعيها المحموم إلى تنفيذ مخططاتها التوسعي غير القانوني هذا. وفي يوم الأحد، ١٠ شباط/فبراير، منحت الحكومة الإسرائيلية موافقتها على تشييد ٩٠ وحدة سكنية إضافية في مستوطنة "بيت إيل" غير القانونية، المتاخمة للمدينتين الفلسطينيتين رام الله والبرية، ومهدت الطريق للتبكير بأعمال التشييد، ابتداءً من يوم غد. وتجدر الإشارة إلى أن خطط هذه الوحدات جزء من صفقة رئيس وزراء إسرائيل لإجلاء مستوطنة "أولبانا"، التي تم تشييدها أيضاً بصورة غير قانونية على أرض فلسطينية مصادرة في عمق الضفة الغربية. وبالتالي، تواصل حكومة إسرائيل إثبات رفضها التام للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وعدم التزامها بالحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بل وتبين في الحقيقة عزمها على نسف ذلك الحل.

وقد شهدت الفترة الأخيرة أيضاً أعمالاً عدوانية ومدمرة قامت بها السلطة القائمة بالاحتلال في منطقة الخليل، في مدينة الخليل والتلال الجنوبية المحيطة بها على السواء. ففي ٩ شباط/فبراير، قام ناشطون فلسطينيون، بدعم من العديد من الناشطين الدوليين، بإنشاء وقفة احتجاجية أخرى باسم "قرية كنعان"، في سفوح التلال الجنوبية في منطقة الخليل، قرب قرية التواني، في احتجاج سلمي على الخطط الإسرائيلية غير القانونية والمحاولات

المستمرة لهدم المنازل والهياكل الأساسية في المنطقة وإزالة السكان الفلسطينيين بالقوة. وفي هذا الصدد، أعلنت إسرائيل المنطقة "منطقة عسكرية مغلقة"، مع أنها لا تزال تسمح للمستوطنين الإسرائيليين بالبقاء هناك، وهي ماضية في خططها الرامية إلى تدمير ثمانى قرى فلسطينية لإفساح المجال أمام إنشاء منطقة لتدريب للجيش. وللأسف، لجأت قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى استخدام القوة ضد متظاهري قرية كنعان، فأشبعتهم ضرباً، ودمرت الخيام التي نصبوها على سبيل الاحتجاج، واحتجزت العديد من المحتجين وثلاث صحفيين.

وفي هذا الصدد أيضاً، ففي ٩ شباط/فبراير، منع جيش الاحتلال الإسرائيلي بالقوة ١٥٠ مزارعاً من الوصول إلى أراضيهم في سوسوية في منطقة التلال الجنوبية، الأمر الذي يزيد من تهديد سبل عيشهم وانتهاك حقوقهم. ومن المهم أن نذكر هنا أن الفلسطينيين المقيمين في المنطقة يعكفون حالياً، بدعم من عدة جهات من بينها هيئة حاخامات من أجل حقوق الإنسان، على تقديم التماس إلى المحكمة الإسرائيلية ضد هدم منازلهم ولتمكينهم من الوصول إلى مزارعهم التي توجد بالقرب من إحدى المستوطنات الإسرائيلية المنشأة بشكل غير قانوني هناك على أرض فلسطينية تمت مصادرتها.

وأعقب ذلك في يوم الأحد، ١٠ شباط/فبراير، قيام مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين بتخريب المركز الاجتماعي الفلسطيني في وسط الخليل. وقد اقتلع المستوطنون الأشجار وأحدثوا أضراراً بالمرکز في إطار حملة التخويف والإرهاب المستمرة التي يشنها يومياً حوالي ٨٠٠ مستوطن جرى نقلهم بطريقة غير قانونية إلى المدينة في مقابل أكثر من ١٨٠.٠٠٠ مدني فلسطيني هناك.

وفي منطقة الخليل أيضاً، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالمزيد من عمليات الهدم في ١١ شباط/فبراير. وجرى تدمير العديد من المباني والمرافق، بما في ذلك منزل وسقيفة وبئر للمياه في قرية بيت عوا، مما أدى إلى تشريد أسرة فلسطينية تتألف من ثمانية أفراد. وقوبلت الاحتجاجات المدنية على الهدم بالقوة من جانب جيش الاحتلال، ما تسبب في إصابة العديد من الأشخاص. وفي اليوم نفسه، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بتدمير مقطورة سكنية في بلدة إذنا، مما أدى إلى تشريد ثمانية من أفراد أسرة فلسطينية أخرى، وجرى أيضاً دك أجزاء من الأراضي المحاورة التي كانت تزرعها هذه الأسرة لتتكسب منها سبل معيشتها.

وتشكل جميع هذه السياسات والتدابير الإسرائيلية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وبعضها يرقى إلى مستوى جرائم الحرب. ولا يمكن أن يتمادى المجتمع الدولي في إعفاء إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، من مسؤوليتها عن هذه الانتهاكات ومن الوفاء بالتزاماتها باحترام القانون

الدولي. ويجب بذل الجهود، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات، ووقف تدهور الحالة على أرض الواقع، والحفاظ على ما تبقى من فرصة آخذة في التلاشي واغتنامها فوراً لتحقيق الحل القائم على دولتين من أجل إحلال السلام.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة البالغ عددها ٤٥٣ رسالة التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-) إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ (A/ES-10/580-S/2013/84)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدولة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة